

Distr.: General  
26 June 2023  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة الرابعة عشرة المستأنفة

فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023

البند 4 من جدول الأعمال

حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## تنفيذ الأحكام المشتركة بين الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تقرير مواضيعي من إعداد الأمانة

ملخص

يمثل هذا التقرير تجميعاً لما استُبين أثناء الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من معلومات أُتيحت حتى 31 أيار/مايو 2023 عن التجارب الناجحة والممارسات الحيدة والتحديات والملاحظات، مع التركيز على المسائل المشتركة المتعلقة بتنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية. ويسعى التقرير أيضاً إلى إيجاد أوجه الترابط بين نتائجه ونتائج دورة الاستعراض الأولى.



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولاً- نطاق التقرير وهيكله

- 1- يمثل هذا التقرير المواضيعي تجميعاً لأهم المعلومات عن التجارب الناجحة والممارسات الجيدة والتحديات والملاحظات الواردة في الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية المنبثقة عن آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وفقاً للفقرتين 35 و44 من الإطار المرجعي للآلية.
- 2- ومن أجل تقديم معلومات أكثر تفصيلاً عن تنفيذ الدول الأطراف للاتفاقية، أُدرجت في هذا التقرير معلومات عن تنفيذ المسائل المشتركة بين الفصل الثاني (التدابير الوقائية) والفصل الخامس (استرداد الموجودات) من الاتفاقية. وقد استُكملت هذه المعلومات بالتقريرين المواضيعيين عن تنفيذ الفصل الثاني (CAC/COSP/IRG/2023/5) والفصل الخامس (CAC/COSP/IRG/2023/9) وملحقيهما الإقليميين (CAC/COSP/IRG/2023/5Add.1 وCAC/COSP/IRG/2023/9/Add.1)، اللذين يركزان على المواضيع والأحكام الأخرى قيد الاستعراض في الدورة الثانية. وبما أن التقرير المواضيعي عن الفصل الثاني قد قُدِّم إلى فريق استعراض التنفيذ في حزيران/يونيه 2023، فإن عدد الاستعراضات التي جرى تحليلها في التقرير كان أقل<sup>(1)</sup>. ومن ثمَّ، فإن استنتاجات التقريرين المختلفين قد تتباين تبعاً للمعلومات المتاحة وقت صياغتها.
- 3- ويستند التقرير الحالي إلى المعلومات التي وردت في الخلاصات الوافية الـ72 وفي تقارير الاستعراضات القطرية المنجزة حتى 31 أيار/مايو 2023<sup>(2)</sup>. ويركز التقرير على الاتجاهات القائمة في التنفيذ ويورد أمثلة له، ويتضمن جداول تراكمية وأشكالاً تبيّن أشيع التحديات والممارسات الجيدة<sup>(3)</sup>. وقد أُظهرت فيه الاختلافات الإقليمية حسب الاقتضاء.
- 4- ويحاكي هيكل هذا التقرير هيكل الخلاصات الوافية، إذ يتناول المواد والمواضيع المترابطة ارتباطاً وثيقاً في شكل مجموعات. وعلى نحو أكثر تحديداً، يحلّل التقرير عمليات الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرار الذمة المالية ومنع تضارب المصالح (الفقرة 4 من المادة 7؛ والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52)؛ وتحديد هوية المالكين المنتفعين (الفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرة 1 من المادة 52)؛ وتدابير منع غسل الأموال، ومنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة، ووحدات المعلومات الاستخباراتية المالية (المواد 14 و52 و58). وتماشياً مع الملحقين الإقليميين اللذين صدرا للتقريرين المواضيعيين عن تنفيذ الفصلين الثاني والخامس، يستكمل هذا التقرير أيضاً بملحق إقليمي (CAC/COSP/IRG/2023/10/Add.1).
- 5- ونظراً لتزايد عدد الخلاصات الوافية وتقارير الاستعراضات القطرية التي وُضعت في صيغتها النهائية في إطار دورة الاستعراض الثانية وزيادة تمثيلها، فإن القسم الخامس من هذا التقرير يسعى إلى توفير معلومات عن أوجه الترابط بين بعض الأحكام المستعرضة في دورة الاستعراض الأولى (أحكام الفصلين الثالث والرابع) والأحكام المستعرضة في دورة الاستعراض الثانية (أحكام الفصلين الثاني والخامس)، كما أنه يستند إلى التقارير المواضيعية السابقة.

(1) يتضمن التقرير المواضيعي عن الفصل الثاني الذي قُدِّم إلى فريق استعراض التنفيذ في حزيران/يونيه 2023 (CAC/COSP/IRG/2023/5) تحليلاً للملخصات الوافية وتقارير الـ62 استعراضاً قطرياً.

(2) يستند هذا التقرير إلى 20 استعراضاً مُنجزاً لمجموعة الدول الأفريقية، و24 استعراضاً لمجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و13 استعراضاً لمجموعة دول غرب أوروبا ودول أخرى، و8 استعراضات لمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، و7 استعراضات لمجموعة دول شرق أوروبا. ومن ثمَّ، فإن عدد التوصيات والممارسات الجيدة المستبانة قد لا يكون ممثلاً بالنسبة لبعض المجموعات الإقليمية كما هو بالنسبة لمجموعات أخرى.

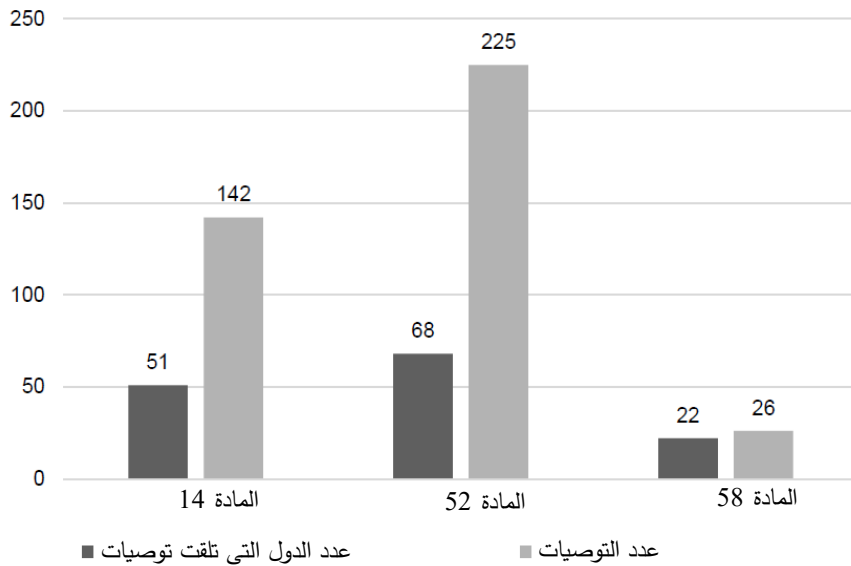
(3) اتساقاً مع نتائج مناقشات فريق استعراض التنفيذ، توقف حجب أسماء البلدان في التقارير المواضيعية والتقارير المتعلقة بالتنفيذ على المستوى الإقليمي؛ فقد ذُكرت بالاسم في جميع أجزاء التقرير البلدان التي استُخدمت كأمثلة توضيحية للممارسات الجيدة.

## ثانياً - ملاحظات عامة بشأن التحديات القائمة والممارسات الجيدة في تنفيذ الأحكام المشتركة بين مواد مختارة من الفصل الثاني والفصل الخامس من الاتفاقية

6- تقدم الأشكال والجداول أدناه لمحة عامة عن أشيع التحديات والممارسات الجيدة المستبانة في سياق تنفيذ المواد المختارة من الفصلين الثاني والخامس، مرتبة حسب ترتيب مواد الاتفاقية. ومن أجل مقارنة أفضل بين الأحكام، يتضمن الشكلان الأول والثالث معلومات عن المواد التي جرى تحليلها بكاملها، في حين يتضمن الشكلان الثاني والرابع معلومات عن الأحكام التي تم تحليل بعض فقراتها الفرعية بشكل منفصل.

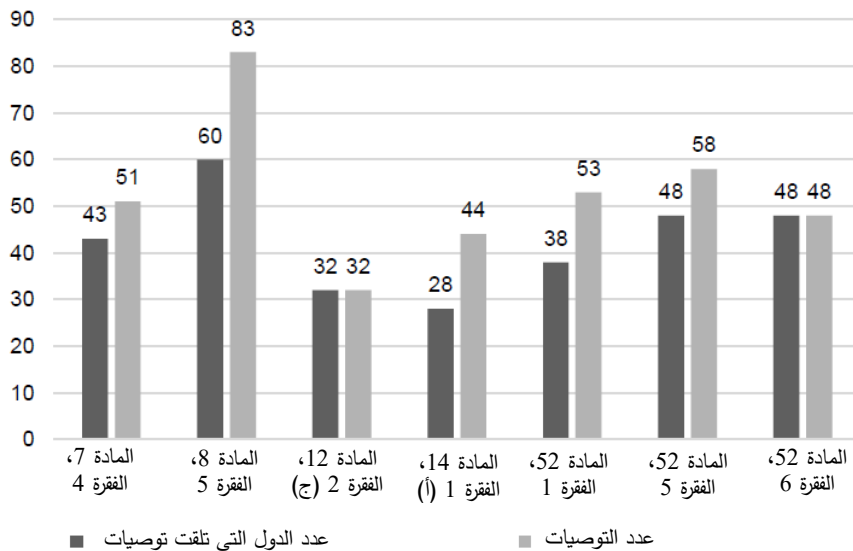
الشكل الأول

التحديات المستبانة في تنفيذ المواد 14 و52 و58 من الاتفاقية، مرتبة حسب المادة



الشكل الثاني

التحديات المستبانة في تنفيذ الفقرة 4 من المادة 7؛ والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرات 1 و5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية، مرتبة حسب المادة



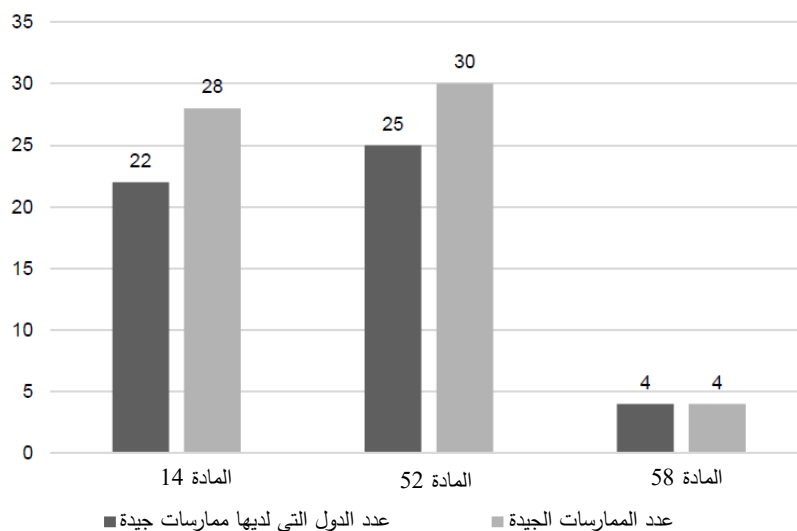
## الجدول 1

## أشيع التحديات في تنفيذ أحكام مختارة من الاتفاقية

مادة الاتفاقية	أشيع التحديات في تنفيذ الأحكام (مرتبة حسب مواد الاتفاقية).
الفقرة 4 من المادة 7	اعتماد أو تدعيم نظم لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة من أجل منع تضارب المصالح
الفقرة 5 من المادة 8	الإفصاح عن أي أنشطة خارجية وأعمال وظيفية واستثمارات وموجودات وهبات أو منافع كبيرة؛ والتحقق من الإقرارات
الفقرة 2 (ج) من المادة 12	تعزيز الشفافية بشأن مالكي ومديري كيانات القطاع الخاص
الفقرة 1 (أ) من المادة 14	وجود نقاط ضعف مؤسسية في مجال الإشراف المالي؛ وعدم تحديد هوية المالكين المنتفعين أو عدم كفاءة عملية تحديدهم؛ وعدم اتباع نهج قائم على تقييم المخاطر
الفقرات 1 (ب)-5 من المادة 14	وجود ثغرات في الأطر التنظيمية والإشرافية الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في بلدان معينة؛ ونقص في تنفيذ المعايير والتوصيات الصادرة عن هيئات الرصد الدولية الأخرى مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية التي هي على غرار هذه الفرقة؛ وقصور التدابير المتخذة لكشف ورصد نقل النقود والصكوك المالية لحاملها القابلة للتداول عبر الحدود؛ وعدم كفاية الإشراف على خدمات تحويل الأموال أو الأشياء العالية القيمة
الفقرة 1 من المادة 52	تحديد هويات الأشخاص الأجانب والمحليين المعرضين سياسياً وهويات المالكين المنتفعين؛ وأوجه القصور في تحديد نطاق الأشخاص المعرضين سياسياً
الفقرات 2-4 من المادة 52	عدم إصدار إرشادات كافية؛ وحظر المصارف الوهمية؛ ونقص موارد السلطات المختصة
الفقرة 5 من المادة 52	عدم فعالية نظام إقرارات الذمة المالية
الفقرة 6 من المادة 52	الإبلاغ عن أي مصلحة في حسابات أجنبية أو سلطة توقيع أو أي سلطة أخرى عليها
المادة 58	عدم منح وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية صلاحيات خاصة بالتجميد في حالات الطوارئ؛ وعدم تخصيص موارد كافية وعدم كفاية استقلالية وقدرة وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية، في مجالات منها التعاون المشترك بين الوكالات والتعاون الدولي

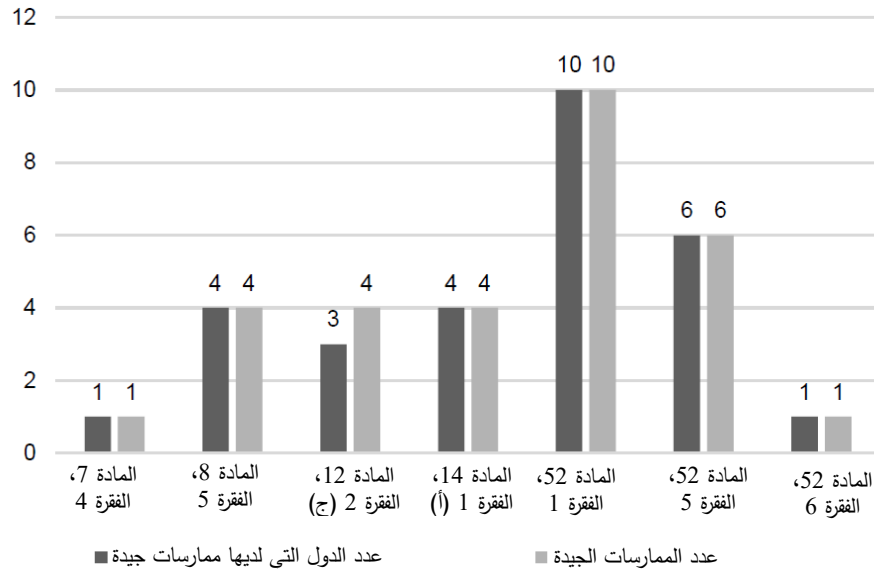
## الشكل الثالث

## الممارسات الجيدة المستبانة في تنفيذ المواد 14 و 52 و 58 من الاتفاقية، مرتبة حسب المادة



## الشكل الرابع

الممارسات الجيدة المستبانة في تنفيذ الفقرة 4 من المادة 7؛ والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرة 2 (ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛ والفقرات 1 و5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية، مرتبة حسب المادة



## الجدول 2

## أشيع الممارسات الجيدة في تنفيذ أحكام مختارة من الاتفاقية

مادة الاتفاقية	أشيع الممارسات الجيدة (مرتبة حسب مواد الاتفاقية)
الفقرة 4 من المادة 7	اتباع نهج منظم لتعزيز الشفافية ومنع تضارب المصالح وإدارة حالاته بين مختلف فئات الموظفين العموميين
الفقرة 5 من المادة 8	بذل جهود لإنشاء نظام للإفصاح عن الموجودات أو تحديثه أو تعزيزه
الفقرة 2 (ج) من المادة 12	إنشاء سجل للشركات وتحديثه؛ نشر معلومات عن الملكية النفعية
الفقرة 1 (أ) من المادة 14	وجود نظام وطني راسخ لمنع غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛ وإنشاء سجلات عامة للملكية النفعية ووضع الهيكل المؤسسي لتلك السجلات؛ وتنفيذ أنشطة توعية لموظفي المؤسسات المالية
الفقرات 1 (ب)-5 من المادة 14	وجود آليات للتنسيق السليم على الصعيد المحلي بين الوكالات؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال
الفقرة 1 من المادة 52	شمول تعريف الأشخاص المعرضين سياسياً للأشخاص المحليين المعرضين سياسياً؛ وتحديد المعلومات المتعلقة بالملكية النفعية، والقدرة على تبادل المعلومات المالية
الفقرات 2-4 من المادة 52	إنشاء سجل للحسابات المصرفية أو المالكين المنتفعين؛ وتبادل المعلومات الاستخباراتية المالية مع الدول الأخرى؛ وحظر علاقات المراسلة المصرفية مع المصارف الوهمية
الفقرة 5 من المادة 52	وجود نظام فعال للإفصاح عن الموجودات؛ والتحقق من الإقرارات ونشرها
الفقرة 6 من المادة 52	بذل جهود لتعزيز نظام الإفصاح عن الموجودات
المادة 58	وجود تعاون وثيق مع وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية؛ وإمكانية إدراج تقرير صادر عن وحدة الاستخبارات المالية في إجراءات قضائية كدليل؛ وإتاحة معلومات وحدة الاستخبارات المالية المتعلقة بدورها ومسؤولياتها.

7- وقد استبين ما مجموعه 492 تحديا فيما يتعلق بالمواد 14 و52 و58. وعلى الرغم من هذا العدد الكبير، إلا أن حجم عينة الدول التي أنجزت استعراضاتها ظل مقتصرًا على ثلث الدول الأطراف، مما يعني، كما ورد في التحليل السابق، أنه لا يمكن بعد تقديم تحليل أوسع نطاقًا في هذا الشأن. بيد أنه من الممكن مواصلة تحديد الاتجاهات الأولية التي جرى تحليلها في الدورات السابقة لفريق استعراض التنفيذ.

8- وظلت الروابط بين الفصلين المستعرضين في الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ واضحة من حيث التحديات والممارسات الجيدة المستبانة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، تتضمن المادتان 8 و52 أحكامًا تتعلق بالإفصاح عن الموجودات. وتبرز المادتان 14 و58 ترابطًا آخر من هذا القبيل في الحالات التي استبينت فيها احتياجات لبناء القدرات في مجال التحقيقات المالية فيما يتعلق بكلا الفصلين.

### ثالثًا - تحليل المسائل المشتركة بين الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية

#### ألف - منع تضارب المصالح في القطاع العام، ونظم الإفصاح عن الموجودات وإقرار الذمة المالية (الفقرة 4 من المادة 7؛ والفقرة 5 من المادة 8؛ والفقرتان 5 و6 من المادة 52)

9- تنص الفقرة 4 من المادة 7 من الاتفاقية على أن تسعى كل دولة طرف إلى اعتماد وترسيخ وتدعيم نظم تعزز الشفافية وتمنع تضارب المصالح. وتكمل هذه المادة الفقرة 5 من المادة 8 من الاتفاقية، التي تنص على أن تسعى الدول الأطراف إلى وضع تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بالإفصاح عن موجوداتهم. ويمكن للدول الأطراف أن تتنظر، لدى تنفيذ هذه المواد، في إنشاء نظم فعالة لإقرار الذمة المالية بشأن الموظفين العموميين المعنيين يمكنها أن تشمل أيضا الإفصاح عن أي مصلحة أو سلطة توقيح أو سلطة أخرى على الحسابات المالية الأجنبية، على النحو المنصوص عليه في الفقرتين 5 و6 من المادة 52 من الاتفاقية.

10- وقد وضعت جميع الدول الأطراف تقريبا قواعد بشأن منع تضارب المصالح (فيما يتعلق بالفقرة 4 من المادة 7 والفقرة 5 من المادة 8)، ولكن ثمة تباين كبير في نطاق ومحتوى الأطر المعمول بها وفي أنواع المصالح المحظورة. وقد أبلغت البلدان عن طائفة من التدابير المتخذة، مثل حظر أو تقييد العمل في وظائف ثانوية أو مزاوله أنشطة خارجية، وفرض قيود على تلقي الهدايا، وإلزام فئة معينة من الموظفين العموميين بتقديم إقرارات ذمة مالية. وقد وجد المستعرضون في خمس حالات تشريعات تنص على استثناءات بشأن قبول الهدايا وتتضارب مع تشريعات تحظر قبولها في جميع الظروف، وأصدروا توصيات لتوضيح أحكام تلك التشريعات ولمواءمة الأطر القائمة في هذا الصدد.

11- كما اعتمدت دول كثيرة نظما وإجراءات لإعلان الموظفين العموميين عن حالات تضارب المصالح القائمة أو المحتملة. فقد أنشأت ناورو، على سبيل المثال، سجلا إلزاميا للإعلان عن المصالح خاصا بالبرلمانيين، في حين اتبعت جنوب أفريقيا نهجا منظما لمنع وإدارة تضارب المصالح بين مختلف فئات الموظفين العموميين، بما في ذلك متطلبات الإفصاح المفصلة الخاصة بالموظفين العموميين في المجالات العالية الخطورة، وإتاحة التدريب والمبادئ التوجيهية. وعلى النقيض من ذلك، قضت المحكمة الدستورية في دولة طرف أخرى بعدم دستورية الإلزام بالإعلان عن الأنشطة المهنية التي يمارسها أبناء الموظف العمومي ووالداه وسائر أفراد أسرته.

12- وقد فُرِضت على نطاق واسع قيود وجزاءات على عدم الامتثال، شملت جزاءات جنائية في بضعة بلدان. غير أن دولا قليلة أفادت بأنها لم تضع إجراءات لتنفيذ تلك القيود والجزاءات. وعلى الرغم من أن عدة دول قد عرّفت تضارب المصالح في تشريعاتها، فقد أبلغ في بعض البلدان عن تحدٍ يتمثل في صعوبة البت فيما يشكل تضاربا في المصالح. وفي حالات معينة، قُدمت توصيات بتعزيز النظام الحالي لإقرار الذمة المالية للموظفين العموميين من مستويات معينة، بسبل منها معالجة أوجه التباين المحتملة بين القوانين المختلفة،

والنص على إلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لديهم مصالح في حسابات مالية في بلدان أجنبية أو سلطات توقيع أو سلطات أخرى عليها بالإبلاغ عن تلك العلاقة، واتخاذ تدابير للسماح بإبلاغ السلطات المختصة الأجنبية على تلك المعلومات.

13- وقد فرضت معظم الدول الأطراف على الموظفين العموميين من مستويات معينة الإفصاح بصورة منتظمة عن موجوداتهم (الفقرة 5 من المادة 8) ووضعت نظاما لإقرار الذمة المالية للموظفين العموميين المعنيين (الفقرة 5 من المادة 52). غير أن الممارسات المحددة المتبعة في هذا الصدد تتباين كثيرا فيما بين الدول. ففيما يتعلق بالنطاق الشخصي لتطبيق تلك الإقرارات، على سبيل المثال، توسع بعض البلدان نطاق الالتزام بالإفصاح ليشمل جميع الموظفين العموميين، في حين تقصر عدة بلدان أخرى ذلك الالتزام على كبار المسؤولين، أو الأشخاص الذين يشغلون مناصب عمومية تعتبر عرضة للفساد بوجه خاص. وفي حالتين، أُوصي بالنظر في توسيع نطاق الالتزام باعتماد وتعهده نظم لمنع تضارب المصالح تشمل جميع الموظفين العموميين، بدلا من الاقتصار على الموظفين في دوائر الإدارة العمومية المركزية. وإضافة إلى ذلك، أُدرجت بعض الدول أفراد أسر موظفين عموميين مختارين في نفس فئة إقرار الذمة المالية التي أُدرج فيها الموظفون العموميون أنفسهم، أو فرضت على موظفين عموميين مختارين الإفصاح عن موجودات أفراد أسرهم المقربين، مثل الأزواج والأبناء. غير أن نطاق التطبيق الواسع للغاية في إحدى الدول الأطراف، الذي شمل، جملة أشخاص منهم الأجداد والجدات وآباء الأزواج وأمهاتهم، اعتُبر عقبة أمام تحقيق فعالية نظام إقرار الذمة المالية، وصدرت توصية في هذا الصدد.

14- وفيما يتعلق بنطاق الإفصاح، اشتترطت عدة دول الإفصاح عن طائفة واسعة من الموجودات، بما فيها المصالح المالية وعضوية مجالس الإدارة وحافظات الأسهم والممتلكات الاستثمارية والتعيينات العمومية والإيرادات والالتزامات المالية. وأتاحت بعض الدول البيانات المتعلقة بالدخل للاطلاع العام من خلال السجلات أو البوابات المفتوحة الضريبية. ولم يضع إلا عدد محدود من الدول تدابير تُلزم الموظفين العموميين المعنيين الذين لديهم مصالح في حسابات مالية في بلدان أجنبية أو سلطات توقيع أو سلطات أخرى عليها بأن يبلغوا السلطات المختصة عن تلك العلاقة وأن يحتفظوا بسجلات ماثمة فيما يتعلق بتلك الحسابات (الفقرة 6 من المادة 52). ومن ثم، فقد صدرت توصيات في هذا الشأن إلى معظم الدول الأطراف التي جرى تناولها بالتحليل. وأشارت بعض الدول الأطراف إلى أن نظامها للإفصاح عن الموجودات قد خضع للإصلاح أثناء عملية الاستعراض.

15- ورغم أن لدى بعض الدول تشريعات تشترط الإبلاغ عن مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى عليه، فقد تبين أن تنفيذ ذلك الاشتراط يثير تحديات إلى حد ما. وكبديل للامتثال لهذا الحكم، تُلزم سلوفينيا موظفيها العموميين بالإفصاح، في إقراراتهم الضريبية، عن إيراداتهم وموجوداتهم وحساباتهم في جميع أنحاء العالم، في حين تحظر ثلاث دول على موظفيها العموميين فتح الحسابات المصرفية الأجنبية أو تشغيلها أو السيطرة عليها دون الحصول على موافقة السلطات المعنية. ولا تميّز الفلبين بين الموجودات والخصوم والمصالح التي يتعين الإعلان عنها داخل البلد وتلك المطلوب الإعلان عنها خارجها. ولاحظ المستعرضون أن دولتين قد نظرتا في تنفيذ نظام يمثل للفقرة 6 من المادة 52 من الاتفاقية، ولكنهما لم تنفذهما بعد. وفي دولة أخرى، لم يكن من الواضح ما إذا كانت الموجودات الخاضعة للإفصاح تشمل المصالح في حسابات مالية في بلدان أجنبية أو سلطات التوقيع أو السلطات الأخرى عليها.

16- وبالإضافة إلى ذلك، فإن تواتر تقديم الإقرارات المطلوبة من الموظفين العموميين الملزمين بالإفصاح عن موجوداتهم يتفاوت تفاوتاً كبيراً، حيث تلزمهم بعض البلدان بتقديم إقرارات دورية في حين تلزمهم بلدان أخرى بتقديم تلك الإقرارات عند توليهم لمناصبهم وعند تركها، وعند إعادة انتخابهم أو إعادة تعيينهم، أو إذا كان دخلهم يتجاوز عتبة محددة أو عند حدوث تغيير جوهري. غير أن أحد البلدان أفاد بأن "التغيير الجوهري" لم يعرف في تشريعاته، مما يثير صعوبات في التنفيذ. وفي دولة أخرى، وجد المستعرضون أن كفاءة نظام إقرار الذمة المالية وفعاليتها ناقصتان إلى حد كبير، فالموظفون العموميون غير ملزمين بتقديم بيان محدّث بالممتلكات، في نهاية خدمتهم وفي حالات أخرى. ومن ثم، أُصدرت توصية بهذا الشأن.

## الإطار 1

## أمثلة على تنفيذ الفقرة 5 من المادة 52 من الاتفاقية

في أرمينيا، تتاح الإقرارات بالامتلاك والدخل، باستثناء ما تتضمنه من بيانات شخصية، على موقع شبكي مخصص لهذا الغرض. وفي دولة بوليفيا المتعددة القوميات، هناك عملية للتحقق من المعلومات الواردة في الإقرارات المقدمة تحت القَسَم بشأن الممتلكات والدخل، كما يُنشر موجز للمعلومات الواردة في كل إقرار على موقع شبكي مخصص لهذا الغرض. وفي كوبا، يلزم كل موظف عمومي بالإبلاغ، من خلال إقرار تحت القسم، عن مصدر الأموال عندما تودع في حسابات مصرفية مبالغ تتجاوز العتبة التي حددها مصرف كوبا المركزي البالغة 10 000 بيزو قابل للتحويل أو 30 000 بيزو كوبي. وتشتترط تايلند تقديم الإقرارات المالية إلى اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد مشفوعة بأدلة داعمة يمكن أن تثبت الوجود الفعلي للأصول والخصوم، بما يشمل الدليل على سداد ضرائب الدخل المفروضة على الأشخاص الطبيعيين في السنة الضريبية السابقة.

17- وُحِدَ عموماً عدم التحقق من الإقرارات على أنه ثغرة في التنفيذ، إما بسبب الافتقار إلى عمليات التحقق أو الافتقار إلى موارد بشرية كافية. وقد خصصت بعض الدول الأطراف جهازاً مركزياً للتحقق من جميع الإقرارات، في حين أذنت دول أخرى لعدد من الهيئات المختلفة بالتحقق من الإقرارات المقدمة من فئات مختلفة من الموظفين العموميين. وعلاوة على ذلك، كان بمقدور بعض الدول استخدام أدوات إلكترونية لإجراء عمليات تحقق دورية، إلا أن دولاً عديدة أخرى أبلغت بأنها لا تحقق من الإقرارات إلا عند وجود شكوى أو تحقيق. وفي حالة واحدة، أفادت إحدى الدول الأطراف بأن أعضاء البرلمان يقدمون إقراراتهم إلكترونياً بينما يستخدم الوزراء إجراء يدوياً. وتلقى أكثر من ثلث الدول الأطراف التي جرى تناولها بالتحليل في هذا التقرير توصيات بإنشاء نظم للتحقق من الإفصاحات عن الموجودات أو إقرارات الذمة المالية أو تعزيز تلك النظم. وعلاوة على ذلك، أشارت التوصيات أيضاً إلى أهمية استخدام أدوات تسجيل آلي أو إلكتروني بالنسبة لـ 10 من تلك الدول.

18- ولم تبلغ إلا 17 دولة فقط من الدول الأطراف التي جرى تناولها بالتحليل عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تقديم الإقرارات أو في إدارتها أو التحقق منها أو نشرها. فمن أجل التحقق من اكتمال الإقرارات ودقتها، على سبيل المثال، أبلغت فرنسا عن استخدام البرمجية المتخصصة "أرتيميس" (Artemis) التي تعمل عن طريق مسح قائمة مقدمي الإقرارات يومياً وجمع المعلومات الجديدة والمهمة، وهي متاحة للاطلاع العام. وفي المقابل، أشارت 11 دولة على وجه التحديد إلى أن الإقرارات تقدم ورقياً أو أن الملزمين بتقديمها يعدونها يدوياً، وهو ما اعتُبر عقبة أمام كفاءة نظم الإقرار. وتشتترط بعض الدول أيضاً إبقاء الإقرارات مختومة ما لم يُفتح تحقيق جنائي بشأنها. وفي إحدى الدول، لا تُمنح أولوية للتحقق من إقرارات المسؤولين الرفيعي المستوى ولا للإقرارات التي تثير إشارات خطر. ولا تشتترط تلك الدولة على الموظفين العموميين الذين لديهم مصالح في حسابات مالية أو سلطات توقيع أو سلطات أخرى عليها أن يفصحوا عن هذه العلاقة، ولا تنطوي عملية التحقق على إجراء تحريات عن أنماط حياة المسؤولين وأفراد أسرهم. وقد أُصدرت توصية في هذا الصدد. وعلى النقيض من ذلك، أشارت إحدى الدول إلى نشر إقرارات الموجودات الخاصة بالمسؤولين الرفيعي المستوى واستعراض الإقرارات المقدمة من جانب مجالس الأخلاقيات المنشأة في 265 مؤسسة عمومية.

19- ويتيح عدد صغير من الدول إقرارات التصريح بالموجودات للاطلاع العام جزئياً في شكل ملخص أو من خلال سجل عمومي أو موقع شبكي مخصص لهذا الغرض، في حين لا تسمح دول أخرى بالاطلاع على الإقرارات إلا لأجهزة إنفاذ القانون، أو لا تتيح الاطلاع عليها إلا عند الطلب أو بعد التشاور أو رهناً بالحصول على موافقة. وأبلغ أيضاً عن استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تقديم التصريحات بالموجودات ونشرها.



باء - تحديد هوية المالكين المنتفعين (الفقرة 2 ج) من المادة 12؛ والفقرة 1 (أ) من المادة 14؛  
والفقرة 1 من المادة 52)

20- يعد تحديد هوية المالكين المنتفعين أداة حاسمة في مكافحة الفساد، فهو يمكّن من جمع المعلومات عن الأشخاص الذين يملكون في نهاية المطاف السيطرة الفعالة على مؤسسة ما، مما يعوق قدرة المجرمين على استخدام الشركات كوسيلة لإخفاء ملكية الموجودات وهوية المسيطرين عليها. وتشكل الشفافية في هذا المجال تدبيراً رئيسياً لمنع الفساد الذي يتورط فيه القطاع الخاص (الفقرة 2 ج) من المادة 12)، ولمنع غسل الأموال، ومنع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة (الفقرة 1 (أ) من المادة 14 والفقرة 1 من المادة 52).

21- وقد اعتمدت دول كثيرة متطلبات خاصة بتسجيل الشركات، وتحفظ تلك الدول بسجلات لبيانات الشركات متاحة للاطلاع العام (الفقرة 2 ج) من المادة 12). وإضافة إلى ذلك، فإن التسجيل البيومتري إلزامي في إحدى الدول. كما أنشأ عدد من الدول، ولا سيما الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، سجلات خاصة لبيانات المالكين المنتفعين أو أتاح المعلومات المتعلقة بهم، وهو ما اعتُبر ممارسة جيدة. وفي ذلك الصدد، أصدر المستعرضون توصية لدولة عضو في الاتحاد الأوروبي بالتعجيل بتنفيذ توجيهه رقم 2015/849/EU الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس، بما في ذلك من خلال إنشاء سجل للمالكين المنتفعين. وفي هذه الحالة، أشارت تلك الدولة قبل اختتام الاستعراض إلى أنها قد جسدت هذا التوجيه. وفي بعض الدول، يمكن أن يفضي عدم الامتثال لمتطلبات تسجيل الكيانات إلى جزاءات إدارية أو حتى جنائية. إلا أن ترتيبات قانونية معينة، مثل الصناديق الاستثمارية، ليست مشمولة بالكامل بأحكام التسجيل في بعض البلدان. وفي بعض الدول، تُحظر الأسهم لحاملها.

## الإطار 2

### مثال على الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالفقرة 1 (أ) من المادة 14 والفقرة 1 من المادة 52 من الاتفاقية

تشر السلطات الضريبية في النرويج المعلومات المتاحة لها سنوياً في إطار التقدير الضريبي للشركات والمواطنين العاديين. وهي تشمل المعلومات الضريبية الخاصة بحملة الأسهم الأجنبي في الشركات النرويجية وطائفة واسعة من الكيانات القانونية.

وفي كرواتيا، بدأ تشغيل سجل المالكين المنتفعين في عام 2020. وتتاح البيانات الواردة في هذا السجل لاطلاع السلطات العامة، بما في ذلك الكيانات الملزمة لغرض تنفيذ تدابير العناية الواجبة تجاه الزبائن، وتتاح للاطلاع العام، على نطاق محدود، من خلال منصة إلكترونية.

22- وفيما يتعلق بالفقرة 1 (أ) من المادة 14 والفقرة 1 من المادة 52 من الاتفاقية، أبلغت جميع الدول عن قواعدها التنظيمية المحلية، وأشارت دول عديدة إلى ما لديها من قوانين مخصصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وقوانين ولوائح تنظيمية تكميلية تستهدف قطاعات معينة وتشتمل بصفة عامة على أحكام تتعلق ببذل العناية الواجبة تجاه الزبائن وتحديد هوية المالكين المنتفعين ومسك الدفاتر والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. وفي كثير من الدول تنص هذه التشريعات أيضاً على فرض جزاءات إدارية أو حتى جنائية في حالات عدم الامتثال لالتزامات مكافحة غسل الأموال. وعلاوة على ذلك، حدد المستعرضون تشريعات إقليمية تتجاوز حدود الولاية الوطنية مثل توجيهات الاتحاد الأوروبي أو توجيهات الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، باعتبارها قابلة للتطبيق. وفي ذلك الشأن، تبين أن لدى جميع الدول، باستثناء دولتين، تدابير لتحديد هوية المالكين المنتفعين. وفي إحدى الدول، يعد تحديد هوية المالكين المنتفعين لازماً عموماً، باستثناء واحد وهو حالة الزبائن الذين تكون معلومات المالك المنتفع

بالنسبة لهم متاحة للاطلاع العام أو يستحيل فيها وجود مالك منتفع لأسباب موضوعية. ولوحظ في استعراض إحدى الدول غياب حكم قانوني يبين من يمكن اعتباره مالكا منتفعا.

23- وقد واجهت بعض الدول تحديات في تحديد المالكين المنتفعين في الممارسة العملية، ولا سيما فيما يتعلق بالهياكل القانونية المعقدة. ففي حالة إحدى الدول الأطراف، على سبيل المثال، لاحظ المستعرضون وجود لوائح تنظيمية تتعلق بتحديد هوية المالكين المنتفعين، إلا أنهم أبرزوا أيضا أن اللوائح التنظيمية ليست كافية لتحديد هوية الشخص الطبيعي المسيطر فعليا. وعلاوة على ذلك، تلقت دولتان طرفان توصيات بشأن تحديد هوية المالكين المنتفعين بصورة منهجية، وليس فقط عند وجود شكوك. وفي دولة طرف أخرى، حدد المستعرضون استخدام هياكل الملكية المعقدة والدولية باعتباره من العقبات، وأصدروا توصية بمواصلة الممارسة المتمثلة في تحديد هوية المالكين المنتفعين والتحقق منها.

24- ورغم أن الفقرة 1 من المادة 52 من الاتفاقية تشير حصرًا إلى تحديد هوية المالكين المنتفعين للأموال المودعة في حسابات عالية القيمة، فإن هذا العنصر لا يبدو أنه يمثل عقبة، لأن الدول تبلغ عن الالتزامات العامة المتعلقة بتحديد الملكية النفعية. وعلاوة على ذلك، أفادت بعض الدول تحديداً بأن هذا الالتزام يُفرض بصرف النظر عن قيمة الحساب. وفي حالتين فقط، أوصى المستعرضون بأن تحدد الدولة الطرف ما تعتبره حسابا عالي القيمة من أجل تحديد المالكين المنتفعين من الأموال. وفي حالة واحدة، أوصي باتخاذ مزيد من التدابير لتعزيز القدرة على تحديد هوية المالكين المنتفعين من الأموال المودعة في حسابات عالية القيمة والتحقق منها.

25- وعلى الرغم من أن التحقق من هوية المالكين المنتفعين ليس شرطًا بموجب الاتفاقية، فإن بعض الدول الأطراف قد أدرجته في تشريعاتها. وتشرط إحدى الدول الأطراف أيضا إجراء رصد مستمر، بالإضافة إلى التحقق من هوية المالكين المنتفعين. وقد صدرت توصيات في الحالات التي تبين فيها عدم إجراء التحقق من هوية المالكين المنتفعين، أو أن التحقق لم يكن فعالا بالقدر الكافي. وفي الوقت نفسه، ذهبت بعض الدول الأطراف أبعد من الاتفاقية فاشتترطت تعزيز العناية الواجبة فيما يتعلق بالمالكين المنتفعين الذين اعتُبروا أشخاصا معرضين سياسيا.

### جيم- تدابير منع غسل الأموال، وبذل العناية الواجبة تجاه الزبائن (المادة 14)

26- وفقا للفقرة 1 (أ) من المادة 14 من الاتفاقية، اتخذت الغالبية العظمى من الدول الأطراف تدابير لمنع غسل الأموال، بوصفه فعلا إجراميا، من خلال سن قوانين مخصصة لمكافحة غسل الأموال. وكان هناك اتساق ملحوظ بين الدول الأطراف فيما يتصل بإنشاء نظام داخلي للرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية وعلى هيئات أخرى معرضة بوجه خاص لغسل الأموال. وفي ذلك الصدد، وضعت معظم الدول الأطراف قواعد تنظيمية داخلية للإشراف، كبذل العناية الواجبة تجاه الزبائن وغير ذلك من الإجراءات الإشرافية، من أجل حماية نزاهة المؤسسات المالية والمؤسسات المالية غير المصرفية. ومع ذلك، لوحظ في بعض الدول غياب تشريعات تنظيمية تتعلق بالمؤسسات المالية غير المصرفية أو عدم كفاية التشريعات الموجودة، وصدرت توصيات وفقا لذلك.

#### الإطار 3

#### مثال على تنفيذ المادة 14 من الاتفاقية

اضطلعت تايلند بأنشطة تواصل كبيرة ونظمت حلقات دراسية للمؤسسات المالية وبعض الأعمال والمهنة غير المالية المعنية. وخفضت النزوح مؤخرا عتبة المدفوعات النقدية المسموح بها للأشخاص الذين يتاجرون في السلع، من أجل تيسير تتبع الموجودات غير المشروعة.

27- وفيما يتعلق بنظام الإشراف، اتبعت معظم الدول الأطراف نهجا قائما على تقييم المخاطر يقتضي التأكد من أن مختلف مستويات العناية المطبقة على الزبائن والمعاملات والأنشطة تتناسب مع المخاطر المتعلقة بغسل الأموال. وبالرغم من أن بعض الدول لم توضح هذا النهج في تشريعاتها، فإنها قد أصدرت إرشادات بشأن اتباعه في الممارسة العملية. وقد أنجزت معظم الدول الأطراف تقييماتها الوطنية للمخاطر فيما يتعلق بغسل الأموال أو كانت في سبيلها إلى إنجازها، ونشرت دول أطراف عديدة منها نتائج تقييماتها. وفي بعض الدول، تُجرى تقييمات المخاطر هذه في إطار دوري محدد مسبقا. واستنادا إلى نتائج تقييمات المخاطر الوطنية، وضعت عدة دول أيضا استراتيجيات وطنية لمكافحة غسل الأموال وخططا للتنفيذ، وحددت الظروف التي تشكل مخاطر عالية والتي يتعين على الكيانات الملزمة أخذها في الاعتبار.

28- وفيما يتعلق بتعيين السلطات الإشرافية على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية، عيّنت بعض الدول هيئات مختصة للإشراف على قطاعات مختلفة، في حين أنشأت دول أخرى هيئة للسوق المالية بصفتها السلطة الإشرافية الوحيدة والمتكاملة والمستقلة. وفي ذلك الصدد، لاحظ المستعرضون في إحدى الدول أن هذه الهيئات الإشرافية لم تُعَيَّن بعد لغالبية الكيانات الملزمة. وفيما يتعلق بالكيانات الخاضعة للالتزامات مكافحة غسل الأموال، لم تدرج بعض الدول جميع الأعمال والمهن ذات الصلة وفقا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

29- وفيما يتعلق بالفقرة 1 (ب) من المادة 14 من الاتفاقية، أفادت الدول الأطراف بأن السلطات الإشرافية وسلطات إنفاذ القوانين المعنية بمكافحة غسل الأموال قد تعاونت وتبادلت المعلومات بنشاط على الصعيدين الوطني والدولي، وقد أثني على بعض الدول لتنسيقها السليم فيما بين الوكالات وتعزيزها للتعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال. وقد اعتُبر من الممارسات الجيدة وجود الاجتماعات أو المنصات أو اللجان التوجيهية التنسيقية لتيسير التعاون فيما بين مختلف السلطات الإشرافية، فضلا عن تنمية وتعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، بوسائل منها توفير سلسلة من برامج التدريب لبلدان أخرى. وإلى جانب ذلك، تمكنت عدة دول من تقديم المساعدة بالاستناد إلى اتفاقات ثنائية أو من خلال محافل متعددة الأطراف، مثل مجموعة إيغومنت لوحدات الاستخبارات المالية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).

30- وذكرت جميع الدول الأطراف أنها اعتمدت قواعد أو تدابير لرصد حركة النقود والصكوك لحاملها القابلة للتداول ذات الصلة عبر الحدود وفقا للفقرة 2 من المادة 14 من الاتفاقية. وعادة ما تستند عمليات الرصد تلك، التي تقوم بها أساسا السلطات الجمركية، إلى الإقرارات المقدمة، مع عتبة إبلاغ اعتيادية تبلغ 10 000 دولار أمريكي أو 10 000 يورو. غير أنه في إحدى الدول، لا تحدد التشريعات هذه العتبة، بل تحددها وزارة المالية التي لم تكن قد قامت بذلك بعد في وقت إجراء الاستعراض. وفي بلدان عديدة، يمكن تطبيق جزاءات، مثل الغرامات والسجن والحجز والمصادرة، على عدم تقديم الإقرارات أو تقديم إقرارات كاذبة. غير أن بعض البلدان أفادت بأن تنفيذ القواعد ذات الصلة يمثل تحديا، في حين لا تدرج بعض الدول التزاما بالإفصاح عن الصكوك القابلة للتداول ذات الصلة.

#### الإطار 4

##### مثال على الممارسات الجيدة في تنفيذ الفقرة 2 من المادة 14 من الاتفاقية

بالإضافة إلى الالتزام بالإبلاغ عن التحويلات عبر الحدود لكميات كبيرة من النقد والصكوك القابلة للتداول، تفرض جزر البهاما أيضا التزاما بالإبلاغ عن حركة المعادن الثمينة والأحجار الكريمة عبر الحدود.

31- كما أبلغت جميع الدول تقريبا عما لديها من متطلبات بشأن التحويلات الإلكترونية للأموال، بما في ذلك التدابير الخاصة بمرسلي التحويلات. غير أن بعض البلدان لا تلزم المؤسسات المالية دائما بأن تحتفظ بالمعلومات طوال سلسلة عمليات الدفع أو بأن تطبق تدقيقا معززا على التحويلات البرقية التي تحتوي على معلومات غير كاملة عن مرسلها، وفي بضعة بلدان أخرى، لا تخضع خدمات تحويل الأموال أو القيمة لتنظيم ملائم. وقد صدرت توصيات بهذا الشأن.

32- وفيما يتعلق بالتعاون العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والثنائي بين مختلف السلطات لأغراض منع غسل الأموال ومكافحته، على النحو المبين في الفقرة 5 من المادة 14 من الاتفاقية، أشارت دول أطراف كثيرة إلى إمكانية قيام وحداتها المعنية بالاستخبارات المالية، استباقيا أو عند الطلب، بتبادل المعلومات مع السلطات الوطنية أو نظيراتها الأجنبية. وأشارت دول عديدة إلى عضويتها في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية أو في هيئة إقليمية على غرار فرقة العمل تلك، مثل لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التابعة لمجلس أوروبا، أو فريق آسيا والمحيط الهادئ المعني بغسل الأموال، أو فريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب أفريقيا. وصدرت توصيات عديدة تتعلق بتدابير المتابعة لمعالجة الثغرات أو التحديات التي سبق تحديدها في تقييمات أخرى، وبوجه خاص تلك التي أجرتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. ويبدو أن التقييمات المتبادلة التي أجرتها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية والهيئات الإقليمية التي هي على غرار فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية قد كفلت مستوى عاليا من الامتثال.

#### دال - منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

##### 1- منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة (المادة 52)<sup>(4)</sup>

33- وفقا للفقرة 1 من المادة 52 من الاتفاقية، يتعين على الدول الأطراف أن تلزم المؤسسات المالية بالتحقق من هوية الزبائن، وأن تتخذ خطوات معقولة لتحديد هوية المالكين المنتعنين للأموال المودعة في حسابات عالية القيمة، وأن تجري فحصا دقيقا للحسابات التي يطلب فتحها أشخاص معرضون سياسيا أو يحتفظون بها. وتركز المادة 52 أيضا على إصدار إرشادات مستلهمة من المبادرات ذات الصلة التي تتخذها المنظمات الإقليمية والأقليمية والمتعددة الأطراف لمكافحة غسل الأموال (الفقرة 2 (أ) من المادة 52). وعلاوة على ذلك، رُئي أن من المهم تحديد ما إذا كان هناك نظام يسمح للدولة الطرف بالإبلاغ عن هوية الزبائن المعرضين لمخاطر عالية وتلقي تلك المعلومات من الدول الأطراف الأخرى (الفقرة 2 (ب) من المادة 52). ووفقا للفقرة 3 من المادة 52 من الاتفاقية، ينبغي أن تفرض الدول الأطراف التزامات محددة بشأن حفظ السجلات والحسابات والمعاملات ذات المخاطر العالية، مثل تلك الخاصة بأشخاص معرضين سياسيا. ويرد في الفقرة 4 من المادة 52 من الاتفاقية منع إنشاء مصارف وهمية ليس لها حضور مادي والمعايير الموضوعية لذلك المنع.

34- وقد اتخذت جميع الدول الأطراف مجموعة متنوعة من التدابير الرامية إلى منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة. ويجب على الدول الأطراف أن تكفل أن يكون مفهومها لما يشكل "عائدات إجرامية" مطابقا للتعريف الوارد في الفقرة الفرعية (هـ) من المادة 2 من الاتفاقية، وأن يشمل أي ممتلكات متأتية أو متحصل عليها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من ارتكاب جرم. وقد اعتمدت معظم الدول تعاريف مماثلة أو مكافئة.

(4) مثلما ذكر أعلاه، ونظرا للروابط الوثيقة بين المادة 52 والمادة 14 (بشأن تدابير منع غسل الأموال)، وكذلك الفقرة 5 من المادة 8 (بشأن نظم إقرار الذمة المالية)، لعل القراء يودون الرجوع إلى المعلومات ذات الصلة في التقرير المواضيعي الذي أعدته الأمانة عن تنفيذ الفصل الثاني (التدابير الوقائية) من الاتفاقية (CAC/COSP/IRG/2023/5).

- 35- وعلى غرار ذلك، لوحظ في حالات أخرى، كممارسة جيدة، أن غسل العائدات الإجرامية لا يُجرَم فقط عندما يكون الجاني المزعوم على علم فعلي بأن الموجودات المغسولة قد نتجت عن جريمة، بل أيضا عندما يُفترض بصورة معقولة أن يكون على علم بذلك، أو عندما يكون قد تصرف خلافا لواجب العلم أو لافتراض عقلائي، أو بسبب جهل لا يُعذر عليه بهذه الحقيقة. وتطبق عدة دول معايير مماثلة في تشريعاتها المحلية.
- 36- وقد استخدمت الدول نهجا قائما على تقييم المخاطر على نطاق واسع في أنظمتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال. وتتضمن قوانين مكافحة غسل الأموال أو التشريعات المالية الأخرى في جميع الدول تقريبا، وبدرجات متفاوتة، اشتراطات تتعلق ببذل العناية الواجبة في التحقق من هوية الزبائن (الفقرة 1 من المادة 52). وتقضي الاتفاقية، كحد أدنى، أن تخضع المؤسسات المالية لاشتراطات العناية الواجبة تجاه الزبائن. ويمكن تطبيق جزاءات في عدة دول في حالة عدم الامتثال لهذه الاشتراطات.
- 37- وتُطبَّق في جميع الدول تقريبا تدابير لإجراء فحص دقيق للحسابات التي يُطلب فتحها أو يُحتفظ بها من قبل، أو نيابة عن، الأشخاص المعرضين سياسيا وأفراد أسرهم والأشخاص المقربين منهم. وقد وفرت بعض الدول كذلك أدوات فرز للكيانات المبلغة لتحديد أولئك الأشخاص. غير أن الدول تختلف في تحديد نطاق الأشخاص المعرضين سياسيا: فبعضها يطبق المعايير نفسها على فئة المحليين وفئة الأجانب منهم على حد سواء، بينما تميز دول أخرى بين الأجانب والمحليين المعرضين سياسيا، فتكتفي بإدراج إحدى الفئتين فقط في تعريفها للأشخاص المعرضين سياسيا. وإضافة إلى ذلك، يتسم نطاق أفراد الأسرة والأشخاص المقربين الذين تخضع حساباتهم لفحص دقيق بعدم الوضوح في عدة دول، ولم تدرج بعض الدول أفراد الأسرة والأشخاص المقربين في نطاق ذلك الفحص.
- 38- وقد أصدرت غالبية الدول إرشادات أو مبادئ توجيهية للكيانات المبلغة، بما فيها المؤسسات المالية، بغية تطبيق الفحص الدقيق (الفقرة 2 من المادة 52). وعادة ما كانت تلك الإرشادات والمبادئ التوجيهية صادرة عن هيئات الإشراف المالي ووحدة الاستخبارات المالية وأجهزة إنفاذ القانون. وإضافة إلى ذلك، أُلزم عدد من الدول مؤسساتها المالية بتوخي العناية الواجبة المعززة فيما يتعلق بعلاقات العمل والمعاملات المنفذة مع أشخاص من ولايات قضائية عالية المخاطر.
- 39- ففي البرتغال، ذهبت السلطات أبعد من الحد الأدنى لمتطلبات الاتفاقية فقدمت إرشادات بشأن كيفية الكشف عن النشاط الإجرامي للأشخاص المعرضين سياسيا، تضمنت مجموعة من المؤشرات عن كيفية التعرف على أولئك الأشخاص بعد أن خرجوا من دائرة المعرضين سياسيا. وفي كرواتيا، قام مكتب مكافحة غسل الأموال بإعداد ونشر تقارير تصنيف تضمنت دراسات حالة من الممارسة العملية. وإضافة إلى ذلك، يجوز للمكتب أن يصدر أمرا إلى الكيانات المبلغة، بما في ذلك بناء على طلب أجنبي، بتطبيق تدابير رصد مستمرة فيما يتعلق بزبون ما.
- 40- ولدى جميع الدول تشريعات تنص على احتفاظ مؤسساتها المالية بسجلات وافية للحسابات والمعاملات (الفقرة 3 من المادة 52). وتفاوتت فترة الاحتفاظ بالسجلات فيما بين الدول؛ فكانت 5 أو 7 أو 10 سنوات أو 15 سنة أو حتى 25 سنة. كما حددت بعض الدول فترات مختلفة للاحتفاظ بمختلف السجلات بحسب درجة حساسية المعلومات الواردة فيها. ويبدأ نفاذ الشرط المتعلق بالاحتفاظ بالسجلات دائما اعتبارا من تاريخ انتهاء العلاقة التجارية أو من تاريخ إتمام المعاملة. ويجب أن تتضمن تلك السجلات أيضا معلومات عن المالكين المنتفعين والطريقة المستخدمة للتحقق من جانب الأشخاص المبلغين. وفي السنغال، اعتُبر من الممارسات الجيدة إنشاء سجل للحسابات المصرفية على مستوى المصرف المركزي، تُدرج فيه جميع البطاقات المصرفية والحسابات الجارية لزيائن المؤسسات المبلغة.
- 41- وتطبق معظم الدول تدابير لحظر إنشاء مصارف ليس لها حضور مادي ولا تنتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة (مصارف وهمية) بما يتسق مع الفقرة 4 من المادة 52 من الاتفاقية. وتُلزم المؤسسات

المالية في العديد من الدول برفض الدخول في علاقات مع تلك المصارف الوهمية. وفي زيمبابوي، وُسِّع نطاق ذلك الحظر ليشمل أي شخص، بينما يشمل في جزر مارشال المشتغلين بالمعاملات النقدية أيضا. كما أفاد أكثر من ثلثي الدول الأطراف عن تدابير اتخذتها لحظر مواصلة أي علاقات مراسلة مصرفية مع مؤسسات من هذا القبيل، أو مع مؤسسات مالية أجنبية أخرى تسمح باستخدام حساباتها من قبل مصارف وهمية.

## 2- وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (الفقرة 1 (ب) من المادة 14 والمادة 58)

42- تُشجّع الدول الأطراف بموجب الفقرة 1 (ب) من المادة 14 من الاتفاقية على إنشاء وحدة معلومات استخباراتية مالية تُكَلَّف بجمع وتحليل تقارير المعاملات المشبوهة. وينبغي للدول الأطراف، وفقا للمادة 58 من الاتفاقية، أن تتعاون معا بغرض منع ومكافحة إحالة عائدات الأفعال المجرمة وفقا للاتفاقية. وتحقيقا لهذا الغرض، ينبغي لها أن تنظر في إنشاء وحدة معلومات استخباراتية مالية تعمل كمركز وطني لجمع وتحليل التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتعميمها على السلطات المختصة. ويمكن للدول الأطراف أن تنفذ هذه الأحكام بوسائل مختلفة، وهي إنشاء وحدة جديدة للمعلومات الاستخباراتية المالية، أو إنشاء فرع متخصص لوحدة قائمة، أو استخدام الوحدة القائمة نفسها. وينبغي تفسير المادة 58 من الاتفاقية بطريقة تتسق مع الفقرة 1 (ب) من المادة 14 منها.

43- ولدى جميع الدول تقريبا وحدات معلومات استخباراتية مالية مسؤولة عن تلقي التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتحليلها وتعميمها على السلطات المختصة. وتلك الوحدات ذاتية الإدارة أو مستقلة عموما، وإن كان بعضها يعاني من أوجه قصور في الحفاظ على مركزها المستقل أو قدرتها التشغيلية. وكانت وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية في معظم الدول منتسبة إلى مجموعة إيغمنت. كما كان بعض تلك الوحدات أيضا أعضاء أو مراقبين في مجموعات إقليمية من وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية. ونصف الدول التي لم تتضمن وحداتها الوطنية للمعلومات الاستخباراتية المالية لعضوية مجموعة إيغمنت هي دول أفريقية. وأشارت دول أطراف أيضا إلى أشكال أخرى من التعاون من خلال لجنة الخبراء المعنية بتقييم تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومنصة وحدات الاستخبارات المالية (FIU.net)، وشبكة مكاتب استرداد الموجودات التابعة للاتحاد الأوروبي، وأيضا من خلال شبكات التعاون الإقليمي مثل الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات في غرب ووسط آسيا. وكان لدى جميع الدول تقريبا في العينة التي جرى تناولها بالتحليل وحدات تتمتع بالقدرة على التعاون وتبادل المعلومات على الصعيد المحلي والدولي.

44- وفي معظم الدول، تتمتع الوحدة الوطنية للمعلومات الاستخباراتية المالية أيضا بصلاحيات الاطلاع على الحسابات المالية والسجلات المصرفية بموجب التشريعات والأطر المناهضة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب في سياق التحقيقات المتعلقة بغسل الأموال. ولا يمكن التدرج بنظم السرية المصرفية كأسباب لرفض تقديم المعلومات. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ تلك التدابير أحيانا لا يتم فقط عبر قنوات الادعاء العام وإنفاذ القانون المعتادة، بل أيضا عبر سلطات متخصصة، مثل مكاتب استرداد الموجودات، مما يزيد كثيرا من فعاليتها العملية.

45- والكيانات المبلغة المحددة في تشريعات مكافحة غسل الأموال ملزمة بتطبيق تدابير العناية الواجبة وإبلاغ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية المعنية (أو، في بعض الحالات، المدعي العام) بأي واقعة أو معاملة مشبوهة، لأغراض الكشف عن الجرائم الجنائية، كما أنها ملزمة بتقديم المعلومات والوثائق إلى الموظفين المأذون لهم عند الطلب.

46- وثمة قدر من التباين بشأن وظائف وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية. فبعض الوحدات تؤدي وظائف إدارية في المقام الأول، بينما كُلفت وحدات أخرى بوظائف تحقيق إضافية. وإلى جانب ذلك، تتمتع وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية في بعض الدول الأطراف بصلاحيات اتخاذ تدابير مؤقتة في حالات

الطوارئ، مثل تجميد الموجودات أو تعليق المعاملات لفترة تصل إلى 48 أو 72 ساعة أو حتى 7 أيام أو 14 يوما في الحالات الطارئة. ففي بيرو، تُلزم وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية بإبلاغ القاضي بهذه التدابير المؤقتة في غضون 24 ساعة.

47- ويبدو أن وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية تمتلك موارد بشرية ومالية وتقنية كافية لتسيير عملها على نحو سليم. وعلى الرغم من عدم وجود آليات تنسيق رسمية مع مكاتب إنفاذ القانون الأخرى، أشارت معظم الوحدات إلى أنها تتبادل المعلومات. ولم تدخل وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية في إحدى الدول الأطراف في تعاون موضوعي مع الوحدات المناظرة.

#### الإطار 5

#### أمثلة على تنفيذ المادة 58 من الاتفاقية

نظمت وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية في جزر البهاما فعاليات عامة لتبادل المعلومات عن دورها ومسؤولياتها. وأفادت بيرو بأنه يمكن لوحدة المعلومات الاستخباراتية المالية، بناء على طلب المدعي العام، أن تعد تقريرا يستند إلى المعلومات التي يمكن التحقق منها والواردة في تقارير المعلومات الاستخباراتية المالية. ويمكن استخدام مثل هذا التقرير في الإجراءات القضائية، كما يمكن دعوة الوحدة إلى المشاركة في الإجراءات الشفوية بصفة خبير يقدم المعلومات. وفي قبرص، يجوز لوحدة المعلومات الاستخباراتية المالية أن تصدر تعليمات إلى الكيانات المُلزمة بعدم تنفيذ أي معاملة أو تعليق تنفيذها، أو برصد المعاملات المنفذة على أحد الحسابات المصرفية إذا كانت هناك أسباب معقولة للاشتباه في وجود عمليات لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب. وقد تصل مدة سريان التعليمات المتعلقة بتعليق تنفيذ معاملة ما أو عدم تنفيذها إلى سبعة أيام عمل، ويمكن تجديدها لمدة لا تتجاوز 30 يوم عمل.

### رابعاً - أوجه الترابط مع الدورة الأولى لآلية استعراض التنفيذ

48- مع تزايد عدد الخلاصات الوافية المنجزة وتقارير الاستعراضات القطرية للدورة الثانية من آلية استعراض التنفيذ، أصبح من الممكن إيجاد بعض أوجه الترابط بين الأحكام المستعرضة في الدوريتين الأولى والثانية للآلية. ومع ذلك، وكما ذُكر أعلاه، لا يزال عدد الاستعراضات القطرية التي وُضعت في صيغتها النهائية في إطار دورة الاستعراض الثانية يشهد زيادة مطردة، ويجب تحديث التحليل كلما أنجز عدد أكبر من الاستعراضات.

49- واعتبرت أحكام الاتفاقية المتعلقة بالإبلاغ عن المعاملات المشبوهة وإنشاء وحدة معلومات استخباراتية مالية (المادتان 14 و58) معالم بارزة في إزالة ما يعترض التحقيقات الجنائية المحلية من عقبات ناشئة عن السرية المصرفية (المادة 40). وتكمل تلك الأحكام أحكام المادة 40 بفرض التزام أوسع نطاقا بضمان تعديل القوانين واللوائح التي تحمي المعلومات المصرفية بغرض التنفيذ الفعال لتدابير مكافحة الفساد.

50- وفي ثلاث دول أطراف، اقترنت الممارسات الجيدة المستبانة فيما يتعلق بالهيكل المؤسسي لمنع غسل الأموال، وخصوصاً آليات التعاون الداخلي المشترك فيما بين الوكالات، بالممارسات الجيدة المتمثلة في رفع السرية المصرفية.

## الإطار 6

## أمثلة على تنفيذ الفقرة 1 (ب) من المادة 14 والمادة 40 من الاتفاقية.

في ألمانيا، يتيح السجل المركزي للحسابات المصرفية، الذي يتسم بكونه مفصلاً للغاية ومحدثاً، وصول سلطات التحقيق إلى المعلومات بسهولة، ويمنع السرية المصرفية من إعاقة التحقيقات (المادة 40). وترد في التقارير السنوية لوحدة المعلومات الاستخباراتية المالية، التي تُنشر بلغتين، قائمة بحالات التعاون الدولي، بحسب البلدان المتعاونة، لأكثر البلدان نشاطاً (الفقرة 1 (ب) من المادة 14).

وفي البرتغال، كانت لدى المصرف المركزي قاعدة بيانات يمكن لجميع المدعين العامين والقضاة الوصول إليها، وتسجل فيها مركزياً المعلومات الواردة من جميع المصارف، مثل المعلومات المتعلقة بالمعاملات المالية، وأسماء الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى كل حساب، وتاريخ ذلك الحساب. وقد نظمت البرتغال اجتماعات ومنصات للتنسيق الداخلي لأعمال قطاع مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وعُقدت الاجتماعات دورياً بحضور جميع السلطات الإشرافية والرقابية فضلاً عن دائرة الادعاء العام ووحدة المعلومات الاستخباراتية المالية، من بين أطراف أخرى (الفقرة 1 (ب) من المادة 14).

وفي سلوفينيا، مُنحت إمكانية الوصول إلى المعلومات المصرفية للجنة منع الفساد وللشرطة، بالإضافة إلى المدعي العام بموجب أمر قضائي. ويمكن للشرطة أن تطلب المعلومات المصرفية عندما تكون هناك أسباب للاعتقاد بارتكاب جرم أو بالتخطيط لارتكاب جرم يخضع مرتكبه لملاحقة قضائية بحكم منصبه، ويجرى توفير إمكانية الوصول المباشر من خلال وكالة السجلات القانونية العمومية والخدمات المتعلقة بها، التي تحتفظ بسجل مركزي لحسابات المعاملات (المادة 40). وقد نظمت سلوفينيا اجتماعات ومنصات للتنسيق الداخلي كانت تُعقد دورياً بحضور ممثلين عن جميع السلطات الإشرافية (الفقرة 1 (ب) من المادة 14).

51- وفي معظم الولايات القضائية، لم تطرح السرية المصرفية مشاكل ذات أهمية، حتى في الحالات التي تُطبَّق فيها قواعد السرية المصرفية، وإن كان قد أُشير إلى بعض المشاكل بشأن رفع السرية المصرفية في عدد محدود من الولايات القضائية. وإضافة إلى ذلك، لوحظت شواغل بشأن تأخر القضاة في رفع السرية المصرفية وما يترتب على ذلك من تقديم المعلومات من جانب المصارف. ومن الناحية العملية، كان هذا يعني أنه يتعين على المصارف وسائر المؤسسات المالية أن تيسر الوصول إلى البيانات والسوابق حسب الاقتضاء. وفي إحدى الولايات القضائية، كان يجري إعداد تشريعات تنشئ وحدة معلومات استخباراتية مالية، ونظام إبلاغ للمؤسسات المالية، وتعالج المسائل المتعلقة بالسرية المصرفية.

52- وعلى نحو مماثل، فيما يتعلق بالإرسال التلقائي للمعلومات (الفقرتان 4 و 5 من المادة 46) وإنشاء وحدات معلومات استخباراتية مالية (المادة 58)، أشارت السلطات الوطنية في بعض الدول الأطراف تحديداً إلى التعاون وتبادل المعلومات الجاريين بين تلك الوحدات. وبوجه عام، لا تنص التشريعات صراحة على إرسال المعلومات تلقائياً إلى السلطات الأجنبية. وأفادت الدول الأطراف بأن الإرسال التلقائي للمعلومات، وإن لم ينص عليه القانون، ممكن ما دام غير محظور صراحة، وذكرت أن هذا الإرسال كثيراً ما يحدث من خلال قنوات اتصال غير رسمية متاحة لسلطات إنفاذ القانون. وفي إحدى الدول الأطراف، يمكن إحالة طلبات المساعدة المتصلة بغسل الأموال مباشرة عن طريق وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية.

53- وإضافة إلى ذلك، أفادت معظم الدول الأطراف بأن الطلبات المقدمة بموجب المادة 46 من الاتفاقية عن طريق الإنترنت مقبولة لديها في الحالات المستعجلة، وإن كان يلزم في بعض الحالات تقديمها لاحقاً عن طريق القنوات الرسمية. ويبدو أن هذا التبادل للمعلومات منتشر على نطاق واسع فيما بين وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية، وقد أشار أكثر من نصف الدول الأطراف إلى وجود تواصل



قائم أو ناشئ بين وحداتها ووحدات أجنبية، وذلك في المقام الأول من خلال إبرام مذكرات تفاهم. وأشارت عدة بلدان إلى أنها قد اتخذت خطوات للانضمام إلى مجموعة إيغومنت. وتعد تلك الممارسات مهمة لتنفيذ الأحكام المذكورة أعلاه قيد الاستعراض في دورتي الاستعراض الأولى والثانية. وفي الدورة الأولى، حُدِّت في 23 دولة طرفا ممارسات جيدة تتعلق بالجهود المبذولة في مجال التعاون الدولي. وفي الجولة الثانية، أثنى المستعرضون على الجهود المبذولة في 13 دولة طرفا للمشاركة في التعاون عبر الحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية المالية، واستخدام المحافل والشبكات.

54- وبالإضافة إلى ارتباط المادة 58 بالمواد 14 و40 و46، تبين أنها ترتبط ارتباطا قويا أيضا بالمادة 36 التي تتناول إنشاء سلطات متخصصة في مكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون. ومن النتائج المشتركة المستخلصة فيما يتعلق بكلتا المادتين استقلال تلك السلطات، فضلا عن كفاية قدراتها ومواردها.

55- وقد أنشأت الغالبية العظمى من الدول الأطراف هيئة أو إدارة متخصصة واحدة أو أكثر لمكافحة الفساد من خلال إنفاذ القانون، وفي كثير من الأحيان، كانت هذه الهيئات أو الإدارات حديثة الإنشاء وتواجه تحديات مشتركة تتعلق بمحدودية القدرات والموارد اللازمة للتنفيذ وكذلك بالأولويات المتنافسة. ففيما يتعلق بالمادة 36، سُلِّط الضوء خلال دورة الاستعراض الأولى على التحديات المتعلقة بالتدابير التنفيذية الرامية إلى تعزيز الفعالية، مثل تبادل المعلومات، والتنسيق فيما بين الوكالات، وجمع البيانات ذات الصلة واستخدامها، والتوجيه الواضح في مجال السياسة العامة. وفي عدد من الحالات، صدرت توصيات بزيادة الموارد المخصصة للتدريب وبناء القدرات في الوكالات، وزيادة الدعم السياسي، ومواصلة الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد من خلال تعزيز هيئات إنفاذ القانون والادعاء.

56- وتمثَّل أحد التحديات التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام قيد الاستعراض في دورتي الاستعراض الأولى والثانية في إمكانية تخصيص موارد كافية لزيادة تعزيز كفاءة آليات التعاون الدولي وقدراتها. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالتوصيات العامة لكلتا الدورتين، شُدِّد على الحاجة إلى مواصلة تكريس الموارد والاهتمام الكافيين لبناء قدرات السلطات المسؤولة عن مكافحة الفساد وإجراء التحقيقات المالية، بوسائل منها إجراء تقييم شامل للاحتياجات من المساعدة التقنية. وفيما يتعلق بمنع غسل الأموال، سُلِّط الضوء على ضرورة تعزيز إنفاذ القوانين ومعالجة المسائل المتعلقة بالولايات المتداخلة، وكذلك التحديات التي تواجه التنسيق فيما بين السلطات المختصة المسؤولة عن قضايا غسل الأموال المتعلقة بعائدات الأفعال المجرمة وفقا للاتفاقية.

57- ويمكن استخلاص وجود ارتباط إضافي بين إنشاء نظم الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرار الذمة المالية (الفقرة 5 من المادة 8 والفقرتان 5 و6 من المادة 52) وتجريم الإثراء غير المشروع (المادة 20).

58- ولم يعتبر الإثراء غير المشروع، وهو حكم غير إلزامي، فعلا إجراميا في غالبية الدول الأطراف، ولكن كان إعداد تشريعات بهذا الشأن جاريا في عدة حالات. وكانت الاعتراضات على سن التشريعات ذات الصلة تتعلق عادة بمدى دستوريته. وفي الحالات التي لم يُجرَّم فيها الإثراء غير المشروع، تحقق أثر مماثل من خلال الاشتراطات المتعلقة بإقرارات الإفصاح عن الموجودات والدخل. وواجه ما مجموعه 71 دولة طرفا تحديات في تنفيذ المادة 20 من الاتفاقية، وواجه معظمها أيضا تحديات تتعلق بإنشاء نظم الإفصاح عن الموجودات ونظم إقرار الذمة المالية (الفقرة 5 من المادة 8، والفقرتان 5 و6 من المادة 52). ومن العينة التي جرى تحليلها، واجهت 26 دولة طرفا تحديات في كلتا الدورتين فيما يتعلق بإقرارات الإفصاح عن الموجودات.

59- وفي دورة الاستعراض الأولى، أصدر المستعرضون توصيات بشأن تنفيذ المادة 20 إلى 20 دولة طرفا لكي تنظر لا في إنشاء نظم للإعلان عن المصالح فحسب بل أيضا في إنشاء نظم للإفصاح عن الموجودات تُطبَّق على الأقل على المسؤولين الرفيعي المستوى وأعضاء البرلمان، وتوصيات عامة باتخاذ تدابير لتحسين فعالية النظم القائمة، والحد من مواطن الضعف التشغيلية، والنص على جزاءات أكثر فعالية فيما يتعلق

بالإفصاحات والإعلانات غير الصحيحة. وعلاوة على ذلك، أشارت توصية صدرت في دورة الاستعراض الثانية، في حالة واحدة، إلى تعزيز نظام إقرار الذمة المالية على نحو يسمح بالتحقق من المعلومات المقدمة واستخدامها للكشف عن حالات تضارب المصالح والإثراء غير المشروع في غياب أي تحقيق جنائي.

60- وفي الدورة الأولى، شُدِّدَ على الممارسات الجيدة التالية والمتعلقة بتنفيذ المواد المذكورة أعلاه قيد الاستعراض في الدورة الثانية: المشاركة النشطة في الشبكات والمنابر والمحافل الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي؛ والاستخدام الفعال لقواعد البيانات الإلكترونية لتتبع طلبات التعاون الدولي ورصدها ومتابعتها؛ وطلب العضوية في مجموعة إيغمنت؛ وإبرام عدد كبير من الاتفاقات بين وحدات المعلومات الاستخباراتية المالية الوطنية والوحدات في الولايات القضائية الأجنبية. وفي الدورة الثانية، اعتُبر استخدام المحافل والشبكات من أجل التعاون الدولي ممارسة جيدة في تسعة بلدان.

### خامسا - نظرة استشرافية

61- مع توافر مزيد من البيانات المستمدة من الاستعراضات القطرية المنجزة، سيُقدَّم تحليل أكثر شمولاً للاتجاهات وستُحدَّد فروق دقيقة إضافية في الإصدارات المقبلة للتقارير المواضيعية، بغية إبقاء فريق استعراض التنفيذ على علم بما استُبين من تجارب ناجحة وتحديات في سياق الاستعراضات.